

الفصل الحادي عشر

العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2009 حوالي 5.1 مليار دولار⁽¹⁾. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2009 حوالي 144 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.6 في المائة في عام 2009.

وبالمقابل، سجلت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق حوالي 5.4 مليار دولار في عام 2009 مقابل حوالي 5.5 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 1.2 في المائة. وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 55.5 في المائة في عام 2009 مقارنة بنسبة 64.5 في المائة في عام 2008. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2009 الاهتمام المتنامي بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات عام 2009 حوالي 2.1 مليار دولار تشكل حوالي 38.8 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

الملاح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

انطلق العون العربي في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتم إنشاء مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية بهدف دعم الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، ومساعدتها بأشكال مختلفة تشمل القروض الميسرة والمعونات الفنية والمنح. وقد كان لهذه المساعدات دور في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك دور في تعزيز تعاون الجنوب- جنوب. وتتسم المساعدات الإنمائية العربية بالملاح الرئيسية التالية:

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

أولاً، تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتتضمن هذه المساعدات قدرًا كبيراً من الدعم الذي تقدمه دول نامية إلى دول نامية أخرى، والمتمثل فيما تتضمنه القروض من عنصر المنحة، إضافة إلى المنح والهبات التي عادةً ما تقدم في إطار المساعدات الإنمائية العربية. ولهذه المساعدات دلالات مهمة لها أبعادها الاقتصادية والحضارية، فالدول العربية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط، الذي تعد صادراته المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، وهو مورد قابل للنضوب وتخضع أسعاره للتقلبات في أسواق النفط العالمية. فقد شهدت تدفقات العون العربي تفاوتاً شديداً مع نمو العائدات النفطية أو تقلصها، وتأثر في بعض الأحيان بمفعول تدابير المقاطعة التجارية أو الاضطرابات الأهلية. وهو ما يفسر التغيرات في حجم العون العربي في تلك الفترات. وقد ظلت الحكومات العربية المانحة للعون ملتزمة بتقديم المساعدات رغم ما شهدته دولها من ضغوط اقتصادية داخلية. فبالنظر إلى تأثير المساعدات العربية مباشرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية شهدت الدول العربية النفطية المانحة للعون نتيجة لتذبذب العوائد النفطية، أوضاعاً مالية واقتصادية مختلفة عما كانت عليه في العقود السابقة انعكست على حجم العون المقدم. ومع أن عدداً من الدول العربية المانحة اضطرت إلى تخفيض المساعدات الإنمائية المقدمة أو وقفها كلياً (مثل ليبيا، العراق، الجزائر)، فقد استمر نمو العون العربي خلال الفترة 1962-2009 بمعدل إجمالي قدره 3 في المائة سنوياً.

ثانياً، تقدم الحصة الأكبر من العون الإنمائي العربي من ثلاث دول خليجية، هي السعودية والإمارات والكويت. ففي عام 2009، قدمت هذه الدول الثلاثة مساعدات إنمائية رسمية بلغت 0.6 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، في حين لم يتعد متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية لمعظم الدول الغنية مستوى 0.30 في المائة.

وتقدم معظم تدفقات العون الإنمائي، من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية، إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون. ومنذ عام 1962 الذي شهد تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية، بلغ عدد مؤسسات العون العربي تسعة، منها ست مؤسسات متعددة الأطراف.

ولقد قامت المؤسسات الإنمائية العربية المانحة بإنشاء مجموعة التنسيق وذلك إدراكاً منها لضرورة العمل على تحسين فاعلية مساعداتها. وتقدم مؤسسات هذه المجموعة زهاء نصف المجموع الإجمالي للعون العربي. وبحلول عام 2009، تجاوز المجموع التراكمي للمساعدات المقدمة من المجموعة 95.9 مليار دولار.

ثالثاً، تحظى المساعدات الإنمائية العربية بتقدير خاص من جانب الدول المستفيدة، فهي خالية من الشروط السياسية والاقتصادية وليست مرتبطة بأي قيود، وتتسم بدرجة عالية من اليسر تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي

السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنحة⁽²⁾، كما تراعي أيضاً الأولويات التي تحددها الدول المستفيدة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقييم المشاريع والبرامج إنما يقوم استناداً إلى الجدوى الفنية والسلامة الاقتصادية وتوافر الشروط البيئية، وتجري كل عمليات الشراء وفقاً للممارسات المتعارف عليها دولياً.

وقد تراكمت لدى مؤسسات مجموعة التنسيق، على مر السنين، خبرات يستفاد منها في كل مشروع جديد، من خلال أنشطتها في تشكيلة واسعة من القطاعات والبيئات، وهي تضيف قيمة لعمليات إعداد المشاريع وتنفيذها، وتسهم مباشرة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتحظى اليوم الخبرات الفنية العربية بتقدير عالٍ لدى كثير من الدول المستفيدة، وكثيراً ما تطلبها إلى جانب التمويل.

رابعاً، تعمل المؤسسات الإنمائية العربية على أن تكون شريكة مساندة في التنمية لا شريكة فارضة، وتفضل نهجاً قائماً على المشاركة تسترشد فيه باحتياجات وأولويات كل الدول المستفيدة. فهي تعمل وفق المبدأ القائم على أن يمتلك المستفيدون في نهاية المطاف استراتيجياتهم الإنمائية ويتولون مسؤولية تنفيذها. وعليه فإن مؤسسات التنمية العربية تدرك مدى حاجة الدول المستفيدة إلى تحديد أولوياتها الخاصة وإلى الشعور بأنها تمتلك برامجها الإنمائية، مما يجعل المساعدات الإنمائية العربية تقدم المرونة الجاذبة للدول المستفيدة وعلى وجه الخصوص الدول العربية.

خامساً، ثمة سمة أخرى للمساعدات الإنمائية العربية هي دعمها القوي للتنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، إذ يذهب جزء كبير من هذه المساعدات مباشرة إلى مشاريع تهدف إلى تخفيف حدة الفقر. وقياس الفقر على أساس الدخل (أقل من دولار واحد في اليوم)، نجد أن المساعدات الإنمائية العربية تتوجه بالدرجة الأولى إلى السكان الذين يعيشون في فقر مدقع المتواجدون في الأقاليم التي يسجل فيها أعلى نسب الفقر، حيث تتركز المساعدات الإنمائية العربية في المناطق الفقيرة المختلفة من العالم، والتي يتركز فيها الفقر المدقع كما هو موضح في التالي:

أفريقيا – جنوب الصحراء حيث يعيش نحو 62.4 في المائة من السكان في فقر مدقع، وجنوب آسيا حيث تصل النسبة إلى حوالي 30 في المائة، وشرقي آسيا 45 في المائة، ومجموعة دول وسط آسيا 5.3 في المائة، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يعيش حوالي 2.7 في المائة من السكان في فقر مدقع.

وأخيراً ومن جانب عملي، تقدم المساعدات الإنمائية العربية صافية من التكاليف الإدارية المرتبطة بمعالجة الطلبات وتوصيل العون المطلوب، وتصبح حال الالتزام بها محددة القيمة، ولا يخضع سحبها لإجراءات محاسبية معقدة. ومن خلال مساهماتها في البرامج الإنمائية فيما يزيد على 135 دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، أقامت

(2) أنظر تعريف عنصر المنحة في "المفاهيم والمصطلحات المستخدمة" في هذا التقرير.

مؤسسات المجموعة علاقات متينة ومستديمة مع معظم الدول الأقل نمواً. وقد ذهب قرابة ثلثي المجموع التراكمي للمساعدات الإنمائية العربية إلى دول يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 1500 دولار، وقدمت نسبة 28 في المائة أخرى من إجمالي المساعدة إلى دول يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 500 دولار.

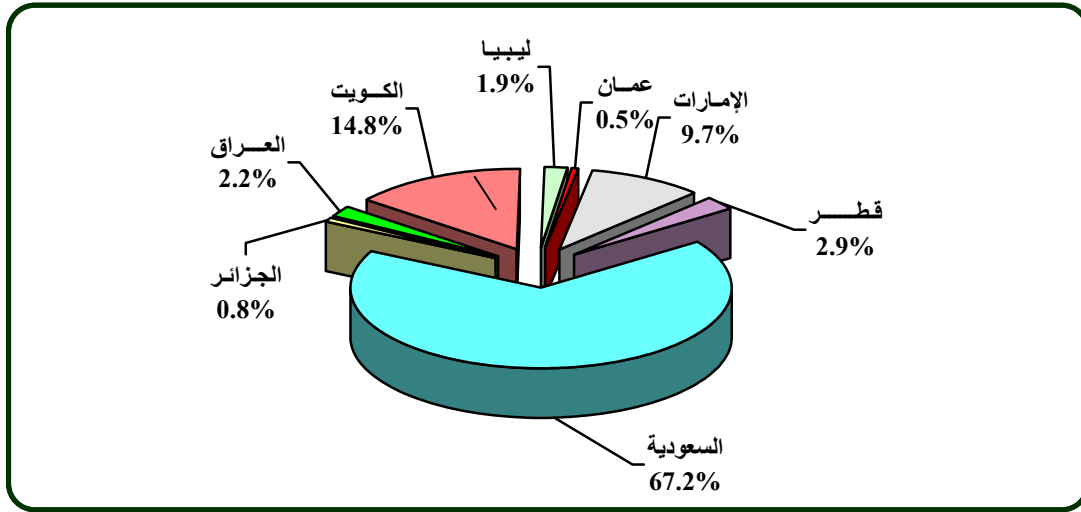
العون الإنمائي العربي في عام 2009

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 5.1 مليار دولار في عام 2009، بانخفاض مقداره حوالي 1.85 مليار دولار أي ما نسبته حوالي 26.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2008. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي جميع تلك المساعدات في عام 2009. وتشير البيانات المتاحة حول التزامات أهم الدول العربية المانحة (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، عمان)، إلى أن إجمالي التزامات هذه الدول خلال عام 2009 بلغ حوالي 5.1 مليار دولار، منها حوالي 4 مليار دولار التزامات السعودية. وبلغ صافي السحب من المساعدات الإنمائية العربية خلال عام 2009 حوالي 439 مليون دولار للكويت، وحوالي 157 مليون دولار لقطر، وحوالي 22 مليون دولار لعمان، ويقدر بحوالي 503 مليون دولار للإمارات. وبلغ إجمالي الالتزامات الرسمية المقدمة من السعودية إلى الدول العربية المتلقية خلال الفترة 2005-2009 حوالي 10.2 مليار دولار، في حين بلغ صافي السحب من الالتزامات للمساعدات الإنمائية لقطر خلال تلك الفترة حوالي 1.0 مليار دولار. وتعد لبنان وفلسطين وعمان واليمن في مقدمة الدول العربية المستفيدة من مساعدات قطر⁽³⁾. وقد تركزت المساعدات الإنمائية المقدمة من قطر إلى الدول العربية في قطاعات الخدمات، وبخاصة التعليم والصحة، وقطاعات البنية التحتية ومنها النقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي.

وفيما يتعلق بإجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2009، فقد شكلت حوالي 144 مليار دولار، منها حوالي 137 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 95 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 67.2 في المائة من مجموع المساعدات المقدمة من الدول العربية، والكويت حوالي 14.8 في المائة، والإمارات حوالي 9.7 في المائة، وقطر حوالي 2.9 في المائة، وعمان حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق حوالي 2.2 في المائة وليبيا حوالي 1.9 في المائة والجزائر حوالي 0.8 في المائة، الملحق (1/11) والشكل رقم (1).

(3) أنظر الكتيب بعنوان "المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة قطر خلال الفترة 2005-2009"، إدارة التعاون الفني الدولي، وزارة الخارجية، دولة قطر، يوليو 2010.

الشكل (1) : مصادر العون الإنمائي العربي
(2009-1970)



المصدر: الملحق (1/11).

نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي، بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.6 في المائة في عام 2009. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 1.1 في المائة للسعودية، وحوالي 0.3 في المائة للكويت، وحوالي 0.2 في المائة للإمارات. ويلاحظ من البيانات الخاصة بالمساعدات الإنمائية العربية أن متوسط نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين قد ارتفع تدريجياً من حوالي 0.3 في المائة في العام 1997 إلى حوالي 1 في المائة في عام 2002 قبل أن يتراجع إلى حوالي 0.3 في المائة في عام 2005، ثم يرتفع مرة أخرى ليبلغ حوالي 0.6 في المائة في عام 2009، الملحق (2/11).

العون الإنمائي لمؤسسات التنمية العربية

حققت مؤسسات وصناديق التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق⁽⁴⁾ العديد من الإنجازات على صعيد تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية من جهة، وعلى صعيد تعزيز الترابط الاقتصادي العربي من جهة أخرى. فقد شهدت الأنشطة التي تقدمها أغلب هذه المؤسسات في السنوات العشر الأخيرة تطوراً وتغيراً في مجالاتها عما كانت عليه خلال عقود السبعينات والثمانينات، وذلك حرصاً على مواكبة التغير في الاحتياجات التمويلية للدول العربية أو في البيئة الاقتصادية. إلى جانب ذلك أولت معظم هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، سواء من قبل المؤسسات والصناديق التي لم تكن تقدم خدمات لهذا

(4) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي.

القطاع حيث أقدمت على إحداث تسهيلات موجهة لهذا الغرض، أو من قبل تلك المؤسسات التي كانت تقدم خدمات أو تسهيلات للقطاع الخاص بحيث زادت من حجم هذه التمويلات كما استحدثت أساليب جديدة لتمويل هذا القطاع. إن المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة تغطي كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة، مع الإشارة إلى أن معظم مؤسسات المجموعة توسعت خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص، في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية. وتكمل هذه الخدمات النشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة. وفيما يلي توضيح لأهم مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في مجالات التنمية المختلفة.

في مجال دعم التنمية الاقتصادية، تساهم مؤسسات مجموعة التنسيق في تطوير قطاعات البنى الأساسية والإنتاجية. فعلى صعيد قطاعات البنى الأساسية، وحيث أن الدول المستفيدة والدول العربية على وجه الخصوص قد أولت في إطار خطط واستراتيجيات التنمية اهتماماً خاصاً بتحديث هذه القطاعات خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن مؤسسات المجموعة تجاوبت مع ذلك بتركيز أنشطتها التمويلية خلال هذه الفترة حول هذه القطاعات.

وقد اشتملت مساهمات مؤسسات المجموعة بصورة عامة على إنشاء الطرق وتحديث الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمطارات، وبناء شبكات للاتصالات ومحطات لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذلك محطات معالجة وضخ مياه الشرب، ومحطات لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي. ونذكر مشروع ميناء الدقم والحوض الجاف في سلطنة عمان كنموذج للمشاريع التي تندرج في مجال دعم التنمية الاقتصادية. إذ يقوم هذا المشروع باستغلال الموقع الاستراتيجي لخليج الدقم قرب خطوط الملاحة العالمية في بحر العرب لإقامة ميناء جديد يقدم خدمات متطورة وتنافسية لإصلاح وصيانة السفن والناقلات العملاقة كما يوفر خدمات النقل البحري لمنتجات المنطقة وخدمة النقل البحري العابرة.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية، استهدفت مساهمات مؤسسات المجموعة تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الأراضي مع التركيز بشكل خاص على استثمار الموارد المائية عبر المساهمة في تشييد السدود وإقامة شبكات الري. كما اشتملت مساهمات هذه المؤسسات في قطاع الصناعة على دعم المشاريع الاستخراجية في مجال المعادن ومشاريع التصنيع الأساسي كالإسمنت والحديد والأسمدة الكيماوية. ويذكر في هذا الإطار، أن هذه المشروعات الإنتاجية أخذت في الاعتبار هدف تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في هذا الشأن لإقامة مشاريع قادرة على المنافسة.

ونشير هنا إلى مشروع التنمية الزراعية المندمجة بولاية سيدي بوزيد بتونس، والذي يهدف إلى تحقيق تنمية زراعية شاملة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالوسط الريفي بولاية سيدي بوزيد وتعزيز التكامل بين برامج التنمية الوطنية والجهوية. ويتكون المشروع من الأقسام التالية: المحافظة على القرية والمياه، تهيئة وإنشاء عدد من المناطق

المروية من الآبار الموجودة على مساحة 630 هكتار وإنشاء آبار جديدة وتجهيز معدات الاقتصاد بالمياه، توصيل مياه الأودية، دعم التنمية الزراعية عن طريق دعم التنمية الاجتماعية بتوفير فرص عمل للنساء والشباب بإنشاء المشاريع الزراعية الصغيرة، وإنشاء البنية الأساسية بإيصال المياه الصالحة للشرب للمنطقة وإنشاء طرق زراعية.

وفي مجال دعم الاستقرار الاقتصادي، تساهم مؤسسات المجموعة المتخصصة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو. كما تحرص مؤسسات المجموعة المعنية على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز هذا الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويقدم صندوق النقد العربي دعماً تمويلياً وبنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها.

في مجال دعم التنمية الاجتماعية، تتضمن مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق عدة محاور في قطاعات التنمية الاجتماعية، فقد ساهمت عمليات هذه الصناديق في تطوير قطاعات البنى الأساسية لتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان. ومن جانب آخر، حرصت الصناديق على توفير تمويلات أكثر لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال ودعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة شرائح الاجتماعية الأقل دخلاً.

كما تعمل مؤسسات المجموعة على مواصلة دعمها للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا جنوب الصحراء، الذي أعده البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية، إذ تساهم بعض مؤسسات المجموعة المعنية في هذا البرنامج، من خلال التمويل المشترك لمشاريع تهدف إلى مكافحة الفقر في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ومساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاداتها.

في مجال تشجيع التجارة، عملت بعض مؤسسات المجموعة على استحداث برامج وتسهيلات مخصصة لتمويل التجارة العربية البينية ودعم الصادرات العربية، سواء من خلال تمويل عمليات هذه التجارة أو عبر تقديم خدمات ضمان ائتمان الصادرات. وقد ساهمت هذه البرامج والتسهيلات في زيادة نسبية للمبادلات التجارية، بالإضافة إلى مساهمتها في ترويج الصادرات العربية. كذلك، فإن مساهمات الصناديق في تيسير التجارة من خلال تقديم الدعم لتطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقتها، وتطوير السكك الحديدية، أدى إلى انعكاسات إيجابية على النشاط التجاري للدول العربية. وينشط عدد من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال تيسير التجارة، وبوجه خاص كل من البنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية من خلال برنامج الصادرات السعودي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وبرنامج تمويل التجارة العربية الذي يساهم فيه صندوق النقد العربي.

في مجال تعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي، ساهمت مؤسسات المجموعة من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية العربية المشتركة، في زيادة الترابط والتكامل بين الدول العربية. وتعمل مؤسسات المجموعة على وضع استراتيجية شاملة لتعزيز التكامل والترابط الإقليمي على مستوى العالم العربي عن طريق عدد من المشاريع الإقليمية مثل الربط الكهربائي وربط شبكات الغاز، وربط شبكات الطرق والسكك الحديدية، وربط شبكات مياه الشرب.

عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2009

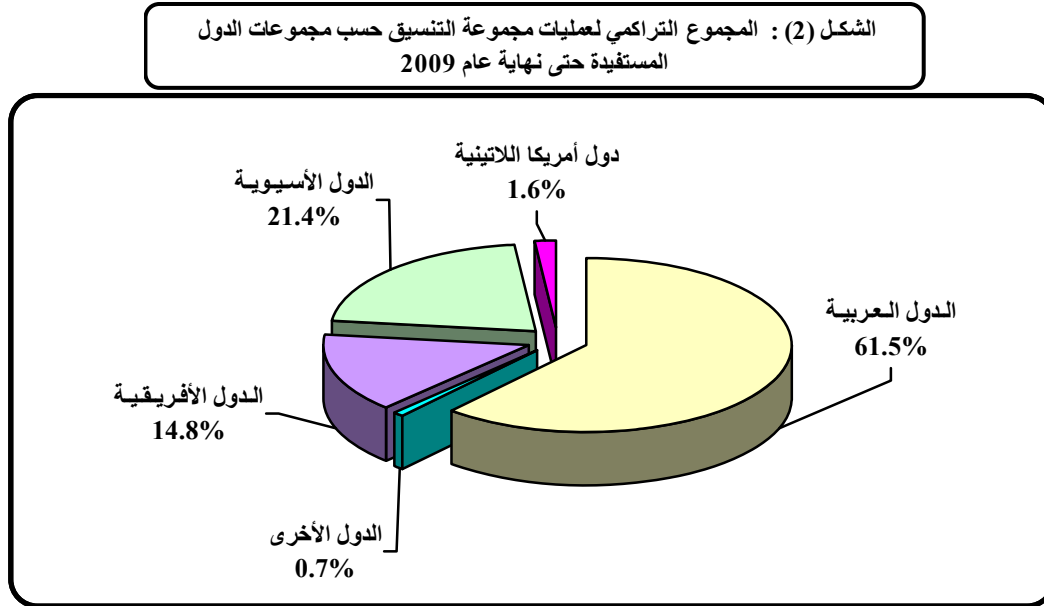
بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق في عام 2009 حوالي 5.4 مليار دولار، وذلك بانخفاض بلغت نسبته حوالي 1.2 في المائة عن العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 28.2 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 21.4 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 16.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 9.2 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 8.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.7 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية الدولية حوالي 2.3 في المائة، وذلك كما هو مفصل بالملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي، بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2009 حوالي 55.5 في المائة (حوالي 3 مليار دولار) مقابل 64.5 في المائة في عام 2008، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 22.6 في المائة مقابل 20.2 في المائة في عام 2008، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17 في المائة مقابل 12.1 في المائة في عام 2008، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.5 في المائة مقابل 2 في المائة في عام 2008، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.4 في المائة مقابل 1.2 في المائة في عام 2008.

التوزيع القطاعي، بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 38.8 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2009، يليه قطاع النقل والاتصالات الذي بلغت حصته حوالي 20.6 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات، بنحو 20.7 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 9.4 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 9 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بما يقارب 1.5 في المائة، وذلك كما هو مبين بالملحق (4/11).

المجموع التراكمي، بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية منذ عام 1962 وحتى نهاية عام 2009 حوالي 95.9 مليار دولار. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 58.9 مليار دولار (61.5 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 20.5 مليار دولار (21.4 في المائة)،

ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 14.2 مليار دولار (14.8 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.5 مليار دولار (1.6 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.7 مليار دولار (0.7 في المائة). الملحق (5/11) والشكل (2).

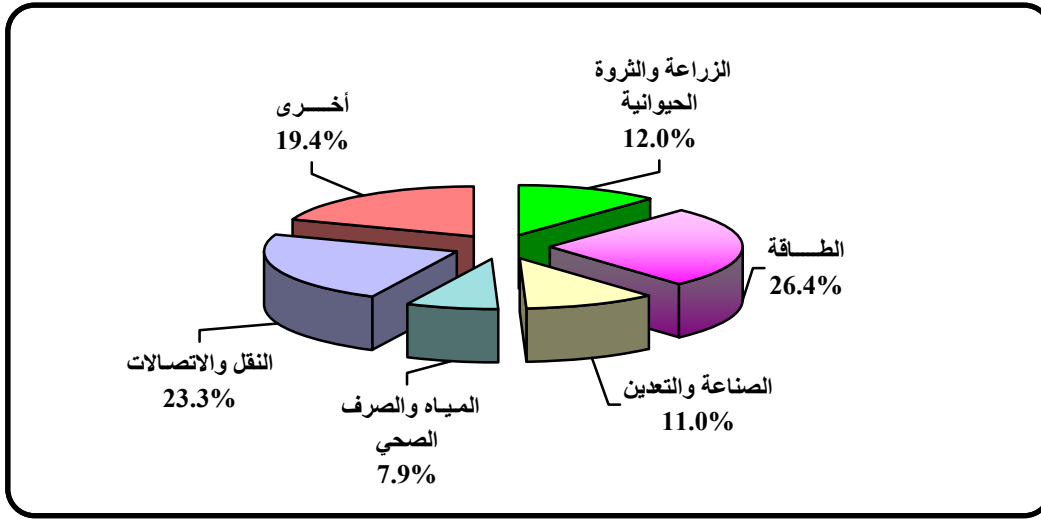


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 29 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية في عام 2009، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 22.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 16.8 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.5 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 3.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.3 في المائة.

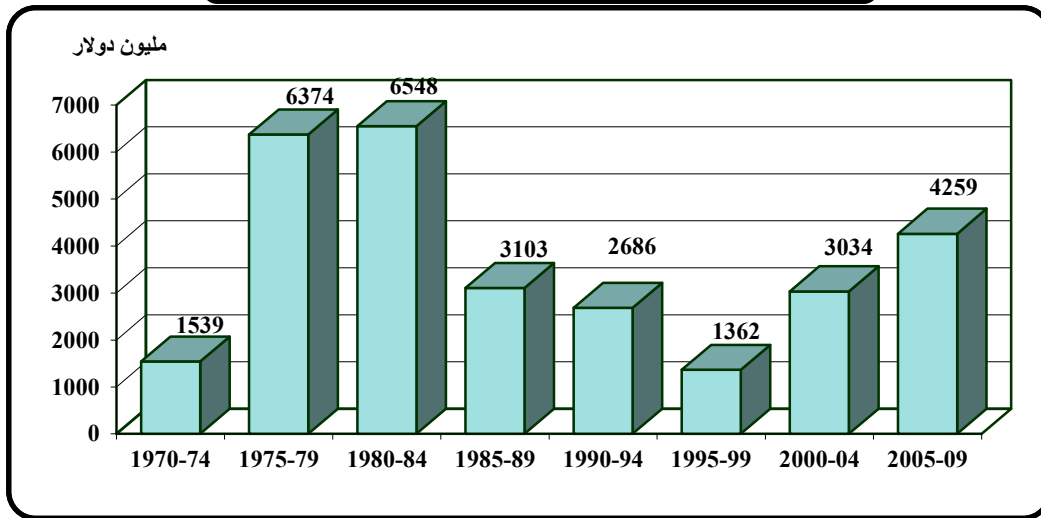
وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية على نحو 77 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، بلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 23 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 26.4 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.3 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 19.4 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.9 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 12 في المائة، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على نسبة 11 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (3) و(4).

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2009



المصدر: الملحق (6/11).

الشكل (4) : المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2009-1970)



المصدر: الملحق (6/11).

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

تشير أحدث البيانات المتوفرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص تطورات المساعدات الإنمائية الدولية إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان تشكل الدول الأكثر تقدماً للمساعدات الإنمائية من

حيث القيمة خلال عام 2009، في حين تبقى كل من الدنمارك ولوكسمبورغ والنرويج وهولندا والسويد الدول المانحة الوحيدة التي تجاوزت نسبة المساعدات إلى الدخل القومي فيها النسبة المقترحة من الأمم المتحدة 0.7 في المائة خلال العام نفسه، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
أكبر الدول المتقدمة المانحة لصافي المساعدات الإنمائية
عام 2009

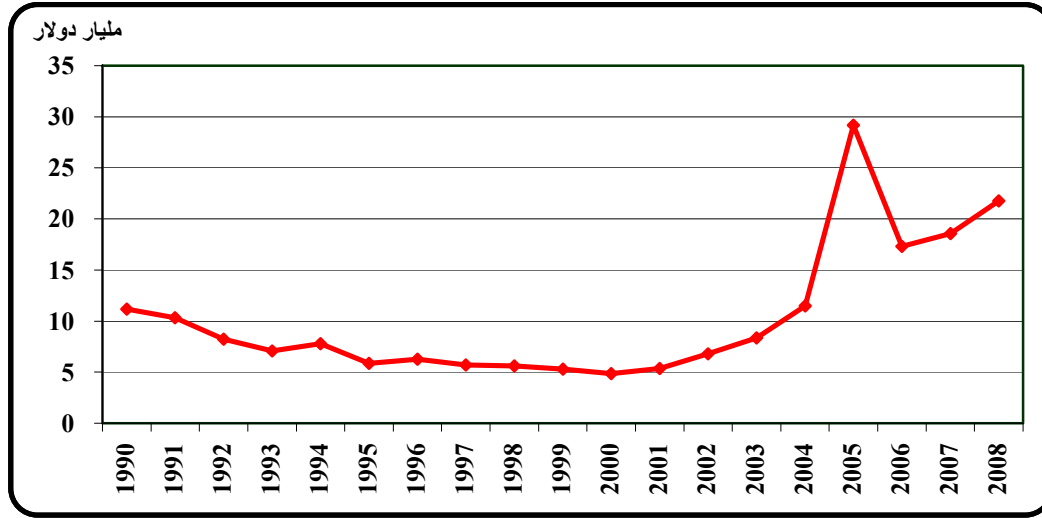
أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي (في المائة)
الولايات المتحدة الأمريكية	28.7	السويد	1.12
فرنسا	12.4	النرويج	1.06
ألمانيا	11.9	لوكسمبورغ	1.01
المملكة المتحدة	11.5	الدنمارك	0.88
اليابان	9.4	هولندا	0.82

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 14 أبريل 2010.

توزيع المساعدات الإنمائية الدولية

بلغ صافي حجم تدفقات العون الإنمائي المقدم من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الدك) إلى الدول النامية ما قيمته 128.6 مليار دولار في عام 2008. ولقد حصلت الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة 16.9 في المائة من إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة للدول النامية، في حين بلغ المتوسط السنوي لنصيب الدول العربية من هذه المساعدات خلال الفترة 1990-2008 حوالي 14.8 في المائة. ويبقى العراق المستفيد الأول من العون الإنمائي المقدم للدول العربية حيث بلغت حصته من مجموع ما قدم للدول العربية حوالي 45.4 في المائة خلال عام 2008، ثم تلتها فلسطين بحصة بلغت 11.9 في المائة، والسودان بحصة 11 في المائة، ومصر بحصة 6.2 في المائة، والمغرب بحصة 5.6 في المائة، ولبنان بحصة 4.9 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (5).

الشكل (5) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2008-1990)



المصدر: الملحق (7/11).

تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2009 ثلاثة اجتماعات دولية شارك فيها عدد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للعون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية، وتحسين فاعلية العون.

المؤتمر الدولي لإعادة الإعمار في غزة. عقد المؤتمر في مدينة شرم الشيخ في مارس 2009، بمشاركة ممثلين عن 80 دولة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وذلك من أجل إعمار ما دمرته الحرب في غزة. وقد بلغ مجمل ما تعهدت به الدول والمؤسسات المانحة حوالي 4.5 مليار دولار أمريكي. وتعهدت الدول العربية بتقديم 1.8 مليار دولار، منها مليار دولار من السعودية و250 مليون دولار من قطر و200 مليون دولار من الكويت و174 مليون دولار من الإمارات و100 مليون دولار من الجزائر و44 مليون دولار من البحرين. وقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منحة إضافية بقيمة 10 مليون دولار.

اجتماع الدول المانحة والمضيفة للاجئين الفلسطينيين. عقد المؤتمر في عمان، الأردن في نوفمبر 2009، بمشاركة مندوبين عن 71 جهة مشاركة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة وهيئات ومنظمات دولية. وتم خلال الاجتماع بحث عدد من القضايا التي تتعلق بطبيعة عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والبرامج التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن وسورية ولبنان وفلسطين، وكذلك الإنجازات

التي حققتها. وكان من أبرز التحديات التي تواجهها وكالة الغوث ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لموازنة الوكالة في ظل الأزمة المالية العالمية وارتفاع الأسعار، حتى تتمكن من مواصلة أداء مهامها، وسد الفجوة التمويلية المتراكمة والتي بلغت حوالي 30 مليون دولار لهذا العام.

اجتماع حوار السياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي. عقد المؤتمر في مكسيكوسيتي في سبتمبر 2009، وشارك في الاجتماع ممثلون عن 29 دولة ومؤسسة دولية بالإضافة إلى الصندوق السعودي للتنمية. وتم في الاجتماع مناقشة عدة محاور تتعلق بتطوير التعاون في مجال التنمية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. وتم في ختام الاجتماع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية ليواكب التطورات الجديدة في عالم الاقتصاد الدولي والدور الفاعل والمؤثر له كماً وكيفاً.